

## لتلافي المحاكمات بالتورط في جرائم ضد الإنسانية:

### تغيب وتدوير مسؤولي التعذيب في الأجهزة الأمنية

٢٨ يناير ٢٠١٠م

تشير التقارير الى قيام السلطات البحرينية بعملية إخفاء وتدوير ضباط ومسؤولي التعذيب في الأجهزة الأمنية بعد توارد أخبار عن ورود أسماءهم لدى مؤسسات دولية تهدف لمقاضاتهم بجرائم ضد الإنسانية بسبب تورطهم في قضايا تعذيب للنشطاء والمعتقلين في الفترة السابقة. ومنذ تولي الشيخ حمد بن عيسى الخليفة مقاليد الحكم في ٦ مارس ١٩٩٩م، فقد قامت السلطات بعملية نقل وتدوير للعديد من الشخصيات التي دار حولها الحديث بتورطها في قضايا تعذيب لمعتقلي الاحتجاجات الشعبية في الفترة السابقة وحتى اللحظة. فمنهم من تم تحويلهم لمستشاري أمن، ومنهم من تم إحالتهم للتقاعد ليبدأ ممارسة العمل في التجارة من أموال تم ابتزازها من الضحايا وأهاليهم أثناء ممارسة عمله السابق في الأجهزة الأمنية، ومنهم من تم تحويله للقطاع الخاص، ومنهم من اختفى نهائياً من التواجد في أي من المؤسسات الرسمية في البلاد.

نشير في هذه الوثيقة الى مسؤولين في جهازين محددين، هما مكتب التحقيقات (إدارة المباحث والأدلة الجنائية) وجهاز الأمن الوطني (أمن الدولة سابقاً) كلوا على علم مباشر وشهدوا بل قاد بعضهم ومارس البعض الآخر تعذيب وانتهاكات حقوق المعتقلين من نشطاء سياسيين ومدافعين حقوق إنسان طوال فترة عمله فيهما.

### ممن عرف بتدوير مواقعهم من المعتدين

(١) خالد محمد الوزان:

هو الرئيس السابق لمركز شرطة الحد برتبة مقدم وهو أحد أعضاء اللجنة المشرفة على التحقيق في أحداث التسعينيات والمشرف على التعذيب بمركز الخميس. وفي هذا الأسبوع، وتحديدًا في ٢٧ يناير الحالي صدر قرار رئيس الوزراء رقم ٦ للعام ٢٠١٠م بنقله لأحد إدارات وزير الداخلية في موقع مدير، لم يتم تحديدها لحد الان<sup>١</sup>. تجدر الإشارة الى أن القرار احتوى على أسماء ضباط متورطة في المعاملة غير الإنسانية سوف يتم التطرق لها مستقبلاً.



بمعية عدل فيلغل وخالد المعاودة، كان الوزان يشارك بنفسه في المداهمات على المنازل في أوقات الفجر لإعتقال المطلوبين للتحقيق وكان يشارك ما يقوم به طاقم اقتحام المنازل من تهريب أهلها وتخريب وعبث بالمحتويات الخاصة.

تؤكد التقارير على قيامه شخصياً بممارسة التعذيب، سواء كان في مركز الخميس أو في التحقيقات الجنائية أو في القلعة (مركز وقيدة جهاز أمن الدولة السيء الصيت). ومما يتم تواتره قيامه بالإعتداء الجنسي على الشهيد سعيد الإسكافي ذي السبعة عشر ربيعاً الذي أعتقل من منزله في قرية السنابس ليعود جثة هادمة لأهله في ٨ يوليو ١٩٩٥م في غضون أسبوع من اعتقاله وتعذيبه حتى فارق الحياة في مركز الخميس. كما تكرر ذكر اسمه متورطاً في تعذيب الشهيد نوح خليل نوح الذي لم يبلغ الثانية والعشرين عاماً ولاقى نفس المصير في ٢١ يوليو ١٩٩٨م في أقل من سبعة أيام من اعتقاله في ذات المركز.

وتشير الشهادات الى أن الوزان، ومن خلال موقع السابق في مركز الحد (قبل ترقيته هذا الأسبوع لمدير في الوزارة)، لا زال يمارس دوره السابق في تعذيب نشطاء ومعتقلي قرى عراد والدير وسماهيح بجزيرة المحرق لإرغامهم على الاعتراف على أنفسهم وعلى غيرهم وهو الذي يدير الهجمات والمداهمات على منازلهم في أوقات الفجر بمعاونة ساعده الأيمن النقيب عيسى سلطان السليطي.

## ٢) يوسف حسن يوسف العربي:



فقد أشارت جريدة الوسط الأسبوع الماضي لمصادر لها التي كشفت عن تعيين ضابط سابق بجهاز الأمن كمسئول أمن في شركة وطنية كبرى<sup>١</sup>. وقد دلل البحث عن أن الضابط المقصود في الخبر هو يوسف حسن يوسف العربي وهو يعمل برتبة رائد بدائرة التحقيقات الجنائية التابع لوزارة الداخلية، والشركة المقصودة هي طيران الخليج. ولم يكن العربي معروفاً في العلن كأحد ضباط التحقيق، فقد كان مسئولاً عن التحقيقات واستتال الاعترافات في المراحل الأخيرة بعد ما يتعرض المعتقل لوجبات التعذيب المختلفة على أيدي المعذبين بمرأى ومسمع منه. وقد صدر قرار رئيس الوزراء ( رقم ٣٦ للعام ٢٠٠٧م) بترقية العربي لموقع مدير في وزارة الداخلية بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٠٧م وقد أشرف على القضايا "الأمنية" التي تمر عبر مكتب التحقيقات منذ ذلك الحين<sup>٢</sup>. وتشير شهادات بعض الضحايا الى دور العربي في إرغامهم على الاعتراف وهم في وضعهم المزري حينما يجلبون له في أوقات الفجر أو العود بهم لغرف التعذيب التي كانت بالقرب من مكتبه في التحقيقات الجنائية بالعديلة.

لم تكن هوية العربي معروفة حينها، إلا بعد ظهور بعض صورته باللباس المدني في الجرائد المحلية عند توليه قيادة فريق كرة اليد منذ العام ٢٠٠١م ولاحقاً فريق كرة القدم للنادي الأهلي البحريني<sup>٣</sup> كما برز في إدارة نفس النادي من خلال موقعه كعضو إداري. وقد تمت الإشارة له إعلامياً في تقارير أحداث ليلة السنة الجديدة على شارع المعارض في العام ٢٠٠٢م وتحديدًا في تقرير لوكالة الأنباء الإعلامية بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠٠٣م عبر تصريح محامي المتهمين في تلك الأحداث الذين أقرروا بالتعرض لسوء المعاملة لإرغامهم على الاعتراف حينما تمت الإشارة لوجود "ماسورة بلاستيكية" في مكتب يوسف العربي الذي كان مسئولاً عن التحقيق معهم في ذلك الحين.

## ٣) بسام محمد خميس المعراج



الرائد بسام المعراج هو المدير الحالي لإدارة مكافحة الجرائم الاقتصادية وهو الاسم الجديد لوحدة مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي كان يرأسها منذ أنشئت في العام ٢٠٠١م وتتبع الإدارة العامة للتحقيقات الجنائية. وتشير التقارير أنه قبل انتقاله بشكل كلي للإدارة الحالية، كان ضمن فريق التحقيق مع معتقلي الأحداث السابقة في الألفية الجديدة. وكان يمثل فريقاً متكاملًا مع المعذبين فهد الفضالة وعيسى المجالي الذين لا زالا يمارسان نفس أدوارهما من تعذيب وسوء معاملة للمعتقلين.

وكان المعراج، حينها نقيباً في إدارة التحقيق، يلعب دور شبه نهائي في استلام المعتقل بعد أن تم تجريعه العذاب والمعاناة ويعمل على اعطاء الأوامر بضرب وتعذيب المعتقل وتهديده بتسليمه للمعذبين لجرعات أخرى من التعذيب أو بالإعتداء على شرف زوجته أو أمه أو أخته، أو أن يعترف بما يراد منه. وقد شهد، بمعوية فهد الفضالة وضباط آخرين، الإعتداء على أحد الناشطاء عندما تم تجريده من ثيابه وأدخل في دبره عصاة صلبة وهو مقيد من اليدين والرجلين.

## ٤) خالد عبدالله صقر المعاودة

مع المعتذب خالد الوزان، يعتبر خالد المعاودة ثنائي المرافقين الأساسيين للجلاد عادل فليفل. فكان أحد أعضاء لجنة التعذيب الأمنية التي كونت في أحداث التسعينيات، ولازم كلا من عادل فليفل وخالد الوزان في كل ما يقومون به من مدهامات في الفجر والنفنن في تعذيب المعتقلين بدءاً من اعتقالهم وحتى ورودهم الحبس. وقد عرف عنه إطفاء أعقاب السجائر في أجساد المعتقلين والتنافس مع الوزان في تحقيق أكبر قدر من الأذى للضحايا والتلذذ أثناء القيام بذلك.

تم نقل خالد المعاودة لإدارة البحث والمتابعة الأمنية في الإدارة العامة للهجرة والجوازات ومنحه وسام الشيخ عيسى من الدرجة الرابعة في يونيو ٢٠٠١م ومن ثم ترقيته لرتبة عقيد<sup>٤</sup>. ترأس اللجنة المختصة لإعادة الجنسية للمحرومين منها المعروفين محلياً بالبدون، وتشير التقارير لممارسة المعاودة التمييز الطائفي واستخدام سلطاته في إدارة البحث في الهجرة والجوازات للتضييق على بعض المقيمين والحاق الأذى بهم بسبب خلفيتهم المذهبية<sup>٥</sup> الأمر الذي تم إبرازه للإعلام وتسبب في تنحية المعاودة من موقعه في إدارة التحقيق والمتابعة الأمنية وتغييبه عن الواجهة. وقد ترأس تلك الإدارة خلفاً لخالد المعاودة المقدم غازي سنان.

<sup>١</sup> <http://www.alwasatnews.com/2695/news/read/363333/1.html>

<sup>٢</sup> <http://www.legalaffairs.gov.bh/viewhtm.aspx?ID=RCAB3607>

<sup>٣</sup> <http://www.alwasatnews.com/data/2008/2167/pdf/spt11.pdf>

<sup>٤</sup> <http://www.alwasatnews.com/27/news/read/118469/1.html>

<sup>٥</sup> <http://www.alwasatnews.com/2185/news/read/164650/1.html>



ترأس لما عرف بـ"اللجنة الأمنية" وهي مكونة من عدد من ضباط الداخلية كانوا مسؤولين عن التحقيق مع معتقلي أحداث التسعينيات، بل كانوا يمارسون التعذيب والتفنن في إذاعة الضحايا ألوان العذاب لارغامهم على الاعتراف، خصوصاً في أوقات الفجر. في ٢ يونيو ١٩٩٧م وبعد تكوين جهاز المحافظات، وهو جهاز رقابي مكون من مدنيين وعسكريين سابقين تابع لوزارة الداخلية، تم تعيين عبدالعزیز عطية الله أول محافظ للعاصمة في عهد الحاكم السابق<sup>٧</sup> تم تجديد الموقع في عهد الحاكم الحالي في يونيو ٢٠٠١م.

بعد تكوين جهاز لما يعرف بـ"جهاز الأمن الوطني" - الاسم الجديد لجهاز أمن الدولة سيء الصيت- ارتقى عبدالعزیز عطية الله في ٨ مايو ٢٠٠٢م ليكون أول رئيس لهذا الجهاز بدرجة وزير<sup>٨</sup>. وبعد ازدياد المطالبات الشعبية بمحاكمته، ولتوارى عن الأنظار وابتعد عن المسائلة، تم تغيير موقعه في العام ٢٠٠٥م لينتقل من رئاسة جهاز الأمن الوطني لموقع مستشاراً لرئيس الوزراء للشئون الأمنية برتبة وزير أيضاً<sup>٩</sup>. قبل موقعه الأخير تم تكريم عبدالعزیز عطية الله من خلال منحه عدة أوسمة شملت وسام الراقدين من الدرجة الرابعة في العام ١٩٨٣م، وسام البحرين من الدرجة الخامسة في ١٩٨٦م ووسام الشيخ عيسى بن سلمان من الدرجة الثانية في العام ٢٠٠٠م، كما تم ترقبته من رتبة مقدم لرتبة عقيد في العام ١٩٨٨م.

### (٦) عادل جاسم محمد فليفل

يعتبر العقيد عادل فليفل من أكثر من ورد اسمه في شهادات الضحايا من معتقلين وعوائلهم وأصدقائهم، ومن تم نفيهم من البحرين في الفترة من ١٩٨٠م وحتى ١٩٩٧م، حيث لم يكتف بقيادة المداهمات على البيوت في أوقات الفجر، والتحقيق مع المعتقلين، بل يساهم بنفسه في ضربهم وسب معتقداتهم والإشراف على تعذيبهم بشكل مباشر (عادة ما يكون في مكتبه في مقر أمن الدولة).



ومن ضمن ما عرف عن فليفل- الساعد الأيمن للمعذب البريطاني المعروف أيان هندرسون وعضو اللجنة المشرفة على التحقيق والتعذيب في أحداث التسعينيات- التعذيب النفسي للضحايا إما تهديدهم بالإعتداء على شرف نساءهم، أو التمتع بالنظر لهم والإبتسام في وجوههم أثناء قيام أحد أفراد طاقم التعذيب لديه بالإعتداء الجنسي (الواط) للمعتقلين وهم مقيدون بالأصفاد. ومن غير المعروف ما إذا كان متورطاً بنفسه في أعمال اللواط بالضحايا. وقد نقلت شهادات ضحايا التعذيب استخدامه لأساليب أخرى مباشرة للتعذيب بما في ذلك الصدمات الكهربائية، وسحب الظافر واستعمال قضيب معدني ساخن أثناء التحقيق.

بعد إحالته للتقاعد في العام ٢٠٠٢م وبسبب ضغوطات واحتجاجات محلية، هرب فليفل لإستراليا بعد ما نشر عن تورطه في قضايا مالية ومديونيات تصل الى ٢٤ مليون دينار بحريني (٣٦ مليون دولار)<sup>١٠</sup>، حيث انهمك هناك في المتاجرة والإستثمار في العقار مكوناً ثروة تزيد على ٤٨ مليون دولار تم بناءها من استغلال فليفل للسلطة والبتزازه المعتقلين وأهاليهم ورجال أعمال<sup>١١</sup>. وبعد ان ارتفعت الاصوات لمحاكمته خصوصاً في استراليا محل اقامة فليفل، اصدر الحاكم الحالي مرسوم رقم ٥٦ للعام ٢٠٠٢م وذلك لحمايته وحماية بقية الجلادين والمعذبين والمتورطين في جرائم التعذيب من المثول أمام القضاء أو أي نوع من المحاكمة، وهو ما أعطى فليفل الضمانات للرجوع للبحرين<sup>١٢</sup>.

تشير المعلومات بأن العقيد فليفل يتمتع بعلاقات وثيقة مع رئيس وزراء البحرين الشيخ خليفة بن سلمان كما ان الحاكم الحالي- الشيخ حمد بن عيسى- قد منحه بعد سنة من مجبئة للحكم- أي في مارس من العام ٢٠٠٠م - وسام الشيخ عيسى بن سلمان من الدرجة الثالثة تكريماً لجهوده وعطاءه في الفترة الماضية. وفيما تؤكد التقارير قيام فليفل بجراحة تجميل من البلاستيك على وجهه في بيفرلي هيلز في نهاية التسعينيات، يقيم حالياً في البحرين تحت الحصانة والحماية بينما يمارس نشاطه في الإستثمارات العقارية وقد انضم لجمعية سياسية هي جمعية الصف الإسلامي ينشط فيها تحت عنوان المستشار القانوني. وقد مضى الجلاد عادل فليفل أكثر من ذلك حينما نشر في الجرائد المحلية عن توجهه للترشح في الإنتخابات النيابية القادمة في نهاية هذا العام<sup>١٣</sup>.

<sup>٧</sup> <http://www.legalaffairs.gov.bh/viewhtm.aspx?ID=D0797>

<sup>٨</sup> <http://www.legalaffairs.gov.bh/viewhtm.aspx?ID=D1502>

<sup>٩</sup> [http://www.legalaffairs.gov.bh/Portals/0/Dept\\_LegalLaw/D6205.htm](http://www.legalaffairs.gov.bh/Portals/0/Dept_LegalLaw/D6205.htm)

<sup>١٠</sup> <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=104535&issueno=8576>

<sup>١١</sup> Tycoon refused re-entry to Australia, Courier Mail, 15 Jan 2003

<sup>١٢</sup> <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=137929&issueno=8762>

<sup>١٣</sup> <http://www.bahrainrights.org/ar/node/2928>



فاروق سلمان المعاودة

منذ ١ سبتمبر ٢٠٠١م كان العميد فاروق المعاودة مديراً في الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية (مكتب التحقيقات في العدلية) حتى تمت ترقبته لمنصب المدير العام لنفس الإدارة في ٧ يونيو ٢٠٠٥م. وقد استمر في شغل المنصب الأخير حتى ١ يوليو ٢٠٠٧م حين تم ترقبته لمرتبة لواء ثم وكيلاً لوزارة الداخلية من خلال المرسوم رقم ٦٥ لسنة ٢٠٠٧م. وقد ترك المعاودة إدارة المباحث والتحقيقات لإدارة مؤقتة للعميد طارق بن دينة- نائب الأمن العام للعمليات والتدريب بوزارة الداخلية قبل أن يتولى إدارتها العميد عيسى المسلم في ٢٠٠٩م.

تجدر الإشارة الى أن ما يعرف بمكتب التحقيقات أو الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية هو مركز التعذيب الرئيسي بعد غياب الدور الأمني للقلعة مركز ما يعرف بجهاز الأمن الوطني، حيث تدار وتمارس في أروقتها أشيع الممارسات من انتهاكات حقوق الإنسان للمعتقلين. وقد حدثت، ولا زالت تمارس، في مكتب التحقيقات الجنائية أغلب الانتهاكات والتجاوزات منذ أن غاب جهاز أمن الدولة خلف الستار منذ بداية الألفية وحتى كتابة هذا التقرير، حيث تستعمل صنوف أنواع التعذيب وتجريح الألام الجسدي والنفسي للمعتقلين لإرغامهم قسرياً على الإقرار على أنفسهم وعلى غيرهم. ومن هنا تبرز المسؤولية الأخلاقية والإدارية لمكتب التحقيقات ومن يتولى مسؤوليته، ناهيك عن الدور الذي مارسه فاروق في عضوية اللجنة الأمنية في التسعينيات التي كان يترأسها عبدالعزيز عطية الله في الحاق الأذى ومشاهدة وممارسة التعذيب على معتقلي تلك الأحداث حينها.

وقد قامت السلطات بتكريم فاروق المعاودة بالعديد من الأوسمة تقديراً لجهوده في المناصب المختلفة التي تولاهها خصوصاً في الإدارة العامة للمباحث (التحقيقات) نشير الى بعضها: وسام الشيخ عيسى من الدرجة الثالثة، نوط عهد الشيخ عيسى من الدرجة الأولى، نوط الأمن لتقدير الخدمة من الدرجة الأولى، نوط الأمن للخدمة الممتازة من الدرجة الأولى، نوط الأمن للعمل المميز من الدرجة الأولى، وسام البحرين من الدرجة الثانية، وسام البحرين من الدرجة الخامسة، وسام تقدير الخدمة العسكرية من الدرجة الأولى إضافة لنوط الأمن للخدمة الطويلة.

#### (٨) إيان ماكوالتر ستورات هنديسون (Ian Stuart McWalter Henderson)



هو المسئول المباشر عن ممارسة التحقيق والتعذيب مع النشطاء والمعارضين السياسيين منذ انضمامه لجهاز أمن الدولة في العام ١٩٦٦م، وحتى تم الإعلان عن تنحيته من منصبه في ٣ يوليو ٢٠٠٠م. وقد جلبه الإنجليز لمساعدة السلطات في قمع المعارضين النشطاء في البحرين بعد نجاحه في قمع ثوار الماومار في كينيا في خمسينيات العام الماضي. وتشير التقارير الى أن هنديسون لا زال يستلم راتباً كمستشار وزير الداخلية، ويعيش هو وزوجته ماري في إحدى المجمعات السكنية في المنامة منذ ذلك الوقت. وقد تم فتح ملف لملاحقة هذا الجلالد في بريطانيا<sup>١٤</sup> وتقديمه للمحاكمة في جرائم التعذيب في البحرين بعد أن قدم أكثر من قناة بريطانية برامج خاصة عنه<sup>١٥</sup> وتقدم عدد من الضحايا بشكوى ضده في بريطانيا. ويمكن الإضطلاع على بعض جوانب حياة هنديسون وحياته على الوصلة

[http://en.wikipedia.org/wiki/Ian\\_Henderson\\_\(police\\_officer\)](http://en.wikipedia.org/wiki/Ian_Henderson_(police_officer))

وقد استلم هنديسون عدة جوائز ومنح من قبل ممثلي السلطة في البحرين، ففي ٢٠ يناير من العام ١٩٨٢م، منح الشيخ عيسى بن سلمان الخليفة- الأمير السابق- العميد إيان هنديسون وسام الخدمة العسكرية من الدرجة الأولى وكان حينها مديراً عاماً لإدارة التحقيقات الجنائية<sup>١٦</sup>. وبدأت المرسوم منح الوسام نفسه لرئيسه اللواء جي إس بل، وهو بريطاني الجنسية أيضاً، وكان يعمل مديراً عاماً للأمن العام. في العام ١٩٨٣م، منح هنديسون وبيل وسام البحرين من الدرجة الأولى، كما منحت الأوسمة لبعض أفراد جهاز أمن الدولة تقديراً لجهودهم<sup>١٧</sup>، وفي العام ٢٠٠٠م، منح الشيخ حمد بن عيسى الخليفة- الحاكم الحالي- وسام الشيخ عيسى من الدرجة الأولى اللواء إيان هنديسون، دون تحديد أي موقع رسمي له<sup>١٨</sup> في ذلك المرسوم.

<sup>١٤</sup> [http://news.bbc.co.uk/2/hi/uk\\_news/593851.stm](http://news.bbc.co.uk/2/hi/uk_news/593851.stm)

<sup>١٥</sup> <http://video.google.com/videoplay?docid=1407567243827985805>

<sup>١٦</sup> <http://video.google.com/videoplay?docid=8207296200885546643>

<sup>١٧</sup> <http://www.legalaffairs.gov.bh/viewhtm.aspx?ID=O0182>

<sup>١٨</sup> <http://www.legalaffairs.gov.bh/viewhtm.aspx?ID=O0383>

<sup>١٩</sup> <http://www.legalaffairs.gov.bh/viewhtm.aspx?ID=O1100>

هو الرئيس السابق لما يعرف بجهاز الأمن الوطني (أمن الدولة) وخلف عبدالعزيز عطية الله الخليفة في إدارة ذلك الجهاز حيث تم تعيينه بتاريخ ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٥م<sup>١٩</sup> وحتى ٣ يوليو ٢٠٠٨م حين عين السفير الحالي ورئيس البعثة الدبلوماسية البحرينية لدى المملكة المتحدة بلقب سفير فوق العادة مفوض<sup>٢٠</sup>. وقد جاء نقله لوزارة الخارجية ومن ثم سفير البحرين في لندن، بعد فشله في إدارة الملف الأمني الذي تسبب في اعتقالات أكثر من ١٠٠ معتقل من نشطاء سياسيين ومدافعي حقوق الإنسان معروفين محلياً ودولياً مما ساهم في توتر الوضع الداخلي بشكل ملفت انعكس على التقارير الحقوقية والإعلامية عن البحرين.



وتشير شهادات الضحايا الذين اعتقلوا أبان إدارة خليفة لجهاز أمن الدولة الى تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة في جميع الأحداث والإعتقالات التي تمت منذ العام ٢٠٠٥م وحتى رحيله من موقعه (تشمل الهجوم على المتواجدين في صالة مطار البحرين أثناء احتجاز الشيخ محمد سند في ديسمبر ٢٠٠٥م، الإعتداء على المتواجدين في مجمع الدانة التجاري في مارس ٢٠٠٦م، اعتقال الأستاذ وحسن مشيمع والحقوقي عبدالهادي الخواجة في فبراير ٢٠٠٧م، استشهاده علي جاسم واعتقالات ديسمبر ٢٠٠٧م، المسرحيات الأمنية والإعتقالات في كركان في ابريل ٢٠٠٨م وغيرها). وقد نتج من هذه الأحداث والمسرحيات اعتقال المنات من النشطاء والمدافعين عن الحقوق تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة مما كان محل عناية وتعاطي المنظمات المحلية والدولية التي ظلت تطالب بتكوين لجان تقصي في دعاوى التعذيب ومحاسبة المسؤولين عنها في الأجهزة الأمنية والتي يأتي جهاز الأمن الوطني في مقدمتها.

### مسئولون متورطون في التعذيب في الفترة السابقة وحتى اللحظة

ومنذ قضايا إعتقالات أمن الدولة المركزة والتي حدثت بعد أحداث ديسمبر ٢٠٠٧م ولحد كتابة هذا التقرير، فقد أكدت شهادات ضحايا القضايا "الأمنية" على تواتر الآتية أسماءهم ضمن الأجهزة الأمنية المختلفة ممن تورطوا بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إلحاق الأذى والمعاناة للمعتقلين ولا زالت في مواقعها:

#### (١٠) فهد عبدالله الفضالة

النقيب فهد الفضالة في بداية العقد الثالث إلا إن اسمه برز بشكل متميز في ممارسة التعذيب بشكل مباشر للمعتقلين وتبادل الأدوار مع ضباط آخرين عرف منهم الأردني المجنس عيسى المجالي والأخر بحرني اسمه بسام المعراج لإستلال الإقرافات بالطريقة التي يريد ها. عرف عنه مرافقته للمعتقلين عند أخذهم للنياحة العامة وكان يمارس التعذيب والضرب لمن يرفض منهم التوقيع على الإقرافات الجاهزة هناك أو قول ما هو مخالف لما هو مذكور في اعترافات التحقيقات.

وتشير الشهادات الى استعراض فهد للسلاح أمام الضحايا ووضع على رأسهم وتهديدهم بقدرته على قتل أي منهم دون أن يستطيع أحد من الوصول لهم أو معرفة مصيرهم من خلال فبركة مسرحية متكاملة، وتؤكد أخرى قيامه مع المجالي بالتحرش الجنسي لبعض المعتقلين وادخال عصى خشبية في دبر بعضهم لإرغامهم على الإقرار.

#### (١١) عيسى عواد طلاق المجالي

أردني متجنس بالجنسية البحرينية في نهاية العقد الرابع من عمره، يعمل في مكتب التحقيقات الجنائية برتبة ملازم أول، ويتوقع أن تمت ترقبته لرتبة أعلى تقديراً لجهوده في استلال الإقرافات من المعتقلين ونشطاء اللجان الشعبية. عرف عنه بأنه أول من يستلم المعتقلين في محاولة لكسر إرادتهم بإشارته الى أن الإقرار أمر مستحصل لديه وأنه لا يخرج من تحت يديه من لا يعترف بما يريد هو.

اشتهر المجالي باستعماله للغة السب والشتم والكلام البذيء مع المعتقلين بالتعرض لشرف أمهاتهم وأخواتهم وزوجاتهم إضافة للسخرية والإستهزاء المتكرر بمعتقداتهم الدينية. أوعز وشهد تعذيب العديد من النشطاء ومدافعين عن حقوق الإنسان، ولا زال يمارس نفس الدور في مكتب التحقيقات الجنائية.



<sup>١٩</sup> <http://www.legalaffairs.gov.bh/viewhtm.aspx?ID=D1502>

<sup>٢٠</sup> <http://www.legalaffairs.gov.bh/viewhtm.aspx?ID=D5908>

## ١٢) عيسى سلطان السليطي (انظر الصورة في القسم الخاص بخالد الوزان)

هو رئيس قسم البحث والتحري ورئيس شعبة خدمة المجتمع في مديرية شرطة محافظة المحرق، وابن العقيد سلطان علي السليطي- نائب محافظ المحرق. برز دوره في مساعدة رئيسه الوزان في ملاحقة النشاط وقيادة المدهامات الليلية على بيوتهم. كما لعب دوراً في التحقيق مع المعتقلين في جزيرة المحرق وتحديدأ شباب قرى عراد والدير وسماهيح، واستعمال وسائل التعذيب والترهيب المختلفة لإرغامهم على الاعتراف على أنفسهم.

## ١٣) خليفة عبدالله محمد الخليفة



هو الرئيس الحالي لما يعرف بجهاز الأمن الوطني (أمن الدولة أو الإستخبارات)<sup>٢١</sup> والمسئول عن الاعتقالات للنشطاء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان بعد توليه المنصب خلفاً لخليفة علي راشد الخليفة الذي تم تنصيبه سفيراً للبحرين في لندن. وقد عمل خليفة في منصب وكيل مساعد للإعلام الخارجي بوزارة الإعلام ورئيساً لهيئة الإذاعة والتلفزيون وأسس لعلاقة وثيقة بين وزارة الإعلام وجهاز الأمن الوطني قبل نقله في ١٥ فبراير ٢٠٠٧م لوزارة الخارجية ومن ثم رئيساً للبعثة الدبلوماسية البحرينية لدى المملكة المتحدة بلقب سفير فوق العادة مفوض.

وتشير الشهادات والتقارير على اعتماد جهاز الأمن على الخبرات الأجنبية في مواجهة الاحتجاجات المحلية من خلال المرتزقة من جنسيات غير بحرينية الذين يكونون القوة الضاربة في القوات الخاصة التي يديرها بشكل مباشر. وتؤكد نفس التقارير على استعمال نفس الجهاز لطواقم خبراء تعذيب أجنبية أيضاً (مصرية وعراقية وأردنية) للتعذيب المعتقلين من معارضين سياسيين ونشطاء حقوق الإنسان لاستغلال الاعترافات. ففي عهد خليفة تواترت الشهادات لاستعمال التعذيب النفسي وخصوصاً التهديد بالإعتداء على الشرف وكذلك استعمال الصعقات الكهربائية في مواضع حساسة في جسم الإنسان تسببت في أذى العديد من المعتقلين والتسبب في عطب بعض أعضاءهم الجسدية.

ومما هو معروف عن خليفة الخليفة بأنه من قاد عملية الاعترافات المتلفزة التي عرضت على الفضائية البحرينية في ديسمبر ٢٠٠٨م لثلة من الشباب تم تعريضهم للتعذيب الشديد لما عرف بمعتقلي مخطط الحجيرة. واستعملت تلك الاعترافات لاعتقال شخصيات وقيادات شعبية معروفة في يناير ٢٠٠٩م الأمر الذي اطلق شرارة الاحتجاجات الشعبية في قرى ومدن البحرين حتى تم الإفراج عنهم في أبريل من نفس العام بعد تعليق التهم ضدهم.

من الأسماء التي وردت في الوثائق والتقارير والتي ارتبط اسمها بالقضايا المرتبطة باعتقال النشطاء وتعريضهم للتعذيب وسوء المعاملة، ولا يوجد تفاصيل عنها سوى اسمها وموقعها في ما يعرف بجهاز الأمن الوطني ما يلي:

- أ- عادل خليفة الفاضل (وكيل جهاز الأمن)
- ب- محمد هزيم
- ت- محمد خليفة محمد
- ث- بدر إبراهيم الغيث- الشخص الذي يقوم بزيارة البيوت في الفجر واعتقال الضحايا
- ج- راشد عبدالله البنعلي- الشخص المسئول عن إصدار أوامر الاعتقالات
- ح- عبدالرحمن راشد المطاوعة
- خ- فيصل أحمد بوعلوي

## ١٤) عيسى عبد الله ناصر المسلم



تولى العميد عيسى المسلم رئاسة إدارة المباحث والادلة الجنائية من خلال مرسوم رقم ٥ لسنة ٢٠٠٩ الصادر في ٦ فبراير ٢٠٠٩م، بعد ان كان مديراً عاماً لمحافظة العاصمة وكان مسنولاً مباشراً عن الاعتداءات التي حدثت في العاصمة أثناء توليه ذلك المنصب، وتحديدأ تلك التي استهدفت أعضاء اللجان الشعبية وخصوصاً لجنة العاطلين. وتذكر الشهادات بقيام المسلم بتهديد العديد من النشطاء إذا ما وصلوا أنشطتهم المطلوبة بتعرضهم للاعتقال وقد حدث ذلك لهم وتعرضوا لسوء المعاملة والتعذيب الشديد أثناء وجودهم في التحقيقات الجنائية والمعتقل.

الرائد عبد الله عيسى جبر المسلم وسام الرافدين من الدرجة الخامسة في العام ١٩٨٣م ووسام تقدير الخدمة العسكرية من الدرجة الأولى في العام ١٩٨٦م. وإضافة لما ذكر عن معاملته غير الإنسانية عندما كان مديراً عاماً للمحافظة، فإن المسلم يتحمل الانتهاكات التي يقوم بها أفراد إدارات التحقيقات الجنائية في ظل استمرار علم المعذبين المعروفين الذين ذكروا لاحقاً وكذلك الاتية أسماءهم.

<sup>٢١</sup> <http://www.bahrainrights.org/ar/node/2781>

من الأسماء التي وردت في الوثائق والتقارير والتي ارتبط اسمها بالقضايا المرتبطة باعتقال النشطاء وتعريضهم للتعذيب وسوء المعاملة، ولا يوجد تفاصيل عنها سوى اسمها وموقعها في إدارة التحقيقات الجنائية التي يعملون ما يلي:

- أ- عبدالعزيز الرميحي
- ب- برويز
- ت- مفتاح
- ث- صلاح طرار أحمد
- ج- خالد جاويد طار
- ح- ياسر علي العريبي
- خ- محمد عبدالله غياث
- د- حمزة الشوملي
- ذ- دعيح الكبيسي
- ر- عبدالملك

### أختفاء أسماء معروفة بتورطها في جرائم التعذيب

الشخصيات أعلاه تمثل جزءاً من قائمة من المطلوبين للمحاسبة لتورطهم، بشكل مباشر أو غير مباشر، في التعذيب وسوء المعاملة للعديد من الضحايا وتتوفر شهادات ومعلومات كافية بذلك. وهناك قائمة أخرى غير حصرية ومذكورة في المواقع الإلكترونية تشير الى أسماء ومواقع من تورط في التعذيب في الفترة الماضية.

### المطالبات

وتعتقد حركة الحريات والديموقراطية "حق" بأن هناك توجهاً لإخفاء العديد من الشخصيات المتورطة في التعذيب من البروز بغية التعمية على وجودهم ضمن الطاقم الأمني من جهة، وبالتالي التنصل من أي مسؤولية رسمية تجاههم إضافة لحماية تلك الشخصيات تكريماً لها وتقديراً من السلطة لجهودها في الفترة الماضية. تجدر الإشارة الى أن السلطات مازالت ترفض الدعوة لفتح باب محاكمة الجلادين والمتورطين في قضايا التعذيب في الفترة الماضية وقد بدأت ذلك بإصدار مرسوم ٥٦ في العام ٢٠٠٢م لضمان الحماية القانونية لهم وللسلطة أيضاً. وعليه، فإن حق تطالب بالآتي:

- ١- التوقف عن ممارسة التعذيب كوسيلة لإرغام المعتقلين وضحايا الأنشطة الاحتجاجية على الاعتراف، على أنفسهم أو غيرهم واستلال الإقرار من خلال احداث الألم والمعاناة الجسدية والنفسية لهم ولذويهم، المخالف لابطس الأعراف والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.
- ٢- تنحية ومحاكمة جميع أفراد طاقم المسؤولين عن التعذيب في الأجهزة الأمنية في الفترة السابقة وحتى هذه اللحظة وتوظيف طاقم وطني جديد ممن لم يرتبط اسمه في أي من مسنوليات وتبعات المعاملة غير الإنسانية والتعذيب للضحايا في السجون والمعتقلات والمنفى.
- ٣- الامتناع عن جلب واستعمال المرتزقة الأجانب من خيرة التعذيب من الجنسيات المصرية والأردنية والعراقية وغيرها في الأجهزة الأمنية.
- ٤- إلغاء المرسوم بقانون رقم ٥٦ للعام ٢٠٠٢م أو تعديله كي يتماشى مع قيم حقوق الإنسان ويسمح لتقديم المسؤولين عن التعذيب في الفترة السابقة، لضمان عدم تكرار تلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.
- ٥- السماح لجميع ضحايا التعذيب في الفترة السابقة للتقاضي والاقتصاص ممن تورطوا - مباشرة أو بصورة غير مباشرة - بالتعذيب والمعاملة غير الإنسانية والحاطة للكرامة داخل السجن وخارجه، دون تمييز لموقع أي من أولئك المسؤولين الرسمي أو الإجتماعي.
- ٦- تعويض الضحايا وجبر ضررهم (المادي والمعنوي) من قبل السلطة التي تتحمل وزر مسلكية المسؤولين الموظفين في الأجهزة الأمنية.
- ٧- التوقيع على البروتوكول الإضافي لمعاهدة التعذيب التي انضمت لها البحرين والذي يسمح برفع قضايا الضحايا مباشرة للجنة الأمم المتحدة الخاصة بمناهضة التعذيب.